

دراسة تحليلية لموقع الاقتصاديات المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) من الاندماج الإقتصادي العالمي.

An analytical study of the location of the Maghreb economies (Algeria, Tunisia & Morocco) on the integration of the world economy.

د. الهادي لرباع*، مخبر الدراسات الاقتصادية LAREE، جامعة عنابة، الجزائر.

elhadi.larbaa@univ-annaba.dz

أ.علي جلابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الإقتصادي LFIEGE، جامعة عنابة، الجزائر.

ali.djellaba@univ-annaba.org

أ.د.ناصر بوعزيز، جامعة قالمة، الجزائر.

bouaziz.nacer@univ-guelma.dz

تاريخ التسليم: (2020/10/26)، تاريخ المراجعة: (2021/02/03)، تاريخ القبول: (2021/04/25)

Abstract :

ملخص :

This study aims to provide a critical analysis of the location of the Maghreb economies (Algeria, Tunisia and Morocco) in global economic integration, and this is through two important approaches that underpin them: globalization, international trade and investment.

The study concluded that the Maghreb economies, through their current status, could not bypass their position as parties in the economy/ world system, and that their true ability to benefit from the inputs to ensure positive integration is dependent on two basic points: The first relates to the availability of advanced production infrastructure to ensure entry into global value chains, while the second provides the developmental change that foreign investment can generate.

Keywords: Maghreb economies; Economic integration; Commercial entrance; FDI entrance.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي لموقع الاقتصادات المغاربية (الجزائر ، تونس والمغرب) من الاندماج الاقتصادي العالمي، من خلال مدخلين هامين ترتكز عليهم العولمة، مدخل التجارة والاستثمار الدولي، حيث تم التوصل إلى أن الاقتصادات المغاربية المدروسة، لم تستطيع من خلال وضعها الراهن تجاوز موقعها كأطراف في منظومة الاقتصاد/العالم، وأن قدرتها الحقيقية على الاستفادة من المدخلين لضمان الاندماج الإيجابي مرهون بنقطين أساسيين: الأولى تتعلق بتوفر البنية الإنتاجية المتطورة لضمان الدخول في سلاسل القيمة العالمية، أما الثانية فهو توفر التغيير التطويري الممكن أن تفرزه الاستثمارات الأجنبية. الكلمات المفتاحية: الاقتصادات المغاربية؛ الاندماج الإقتصادي؛ المدخل التجاري؛ مدخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مقدمة:

أدت الثورات العلمية والتكنولوجية الجديدة إلى بروز نظام اقتصادي عالمي الذي يعتبر وجه آخر للعولمة، مما يفرض على الدول المغاربية (المغرب، تونس، الجزائر) إيجاد نموذج اقتصادي اندماجي ينقلها- من اندماج سلبي إلى اندماج عميق ايجابي- يحقق أهداف التنمية الاقتصادية ويعمل على إحداث أكبر قدر من التوازنات من خلال استغلال الموارد بطريقة أفضل.

1.1 إشكالية الدراسة:

لعل من أهم أسباب ظاهرة التوجه التجاري والدولي على حساب الإقليمي، هو ناجم بالدرجة الأولى عن الخلل المتراكم تاريخيا في النظرة للعلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي. فوضعية الاقتصاديات المغاربية (الجزائر ، تونس والمغرب) اليوم بحاجة لتوصيف وتحليل للوقوف عن أهم النقاط التي عملت على تعميق الهوة الاقتصادية دوليا، من هذا المنطلق نتبلور معالم إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هو موقع الاقتصادات المغاربية (الجزائر ، تونس والمغرب) من الاندماج الاقتصادي العالمي ؟ وموقع الاندماج الإقليمي منها ؟.

والتي تندرج تحتها أسئلة فرعية نسوقها كالآتي:

- هل الاقتصادات المغاربية (الجزائر ، تونس والمغرب) استفادت من مدخل الاندماج الاقتصادي العالمي عن طريق التجارة الدولية ؟؛
- هل المدخل الاندماجي الذي يعتمد على الاستثمارات الأجنبية عمل على تغيير البنية الهيكلية للاقتصادات المغاربية ؟.

2.1 فرضيات الدراسة:

- الاستفادة من المدخل التجاري للاندماج مرهون بوضعية ومكانه السلع محل التبادل إقليميا ودوليا.
- الاستفادة من المدخل الاستثماري للاندماج مرهون بنوعية القطاعات المراد الاستثمار فيها.

3.1 أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، من خلال تناول موضوع يعنى به الاقتصاديات النامية مباشرة ويؤثر في الاقتصاد الوطني لهذه الدول، فالتجارة الخارجية تحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد الدولي وهي من القطاعات الحيوية التي تساعد في تحقيق التنمية الصناعية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معاينة التجارة الخارجية (صادرات وواردات) الاقتصادات المغاربية الثلاث، وإبراز أهم المفارقات الذي تميز هذا المدخل الاندماجي؛
- معاينة المدخل الاندماجي المرتكز على الاستثمارات الأجنبية ، وإبراز أهم المتطلبات الواجب توفرها لضمان الاستفادة من هذا المدخل الاندماجي في منظومة الاقتصاد/العالم.

5.1 منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي المدعم بالتحليل بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، ومعرفة أهم النقاط التي آلت دون الاستفادة من الطرق المتاحة للاندماج الاقتصادي العالمي.

6.1 محاور الدراسة:

في محاولة للإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، حيث تم من خلال المحور الأول توضيح الإطار التحليلي للطبيعة الهيكلية والتجارية للاقتصاديات المغربية (الجزائر، تونس والمغرب)، أما المحور الثاني فخصص للمعابنة والتحليل لواقع اندماج هذه الاقتصادات عالميا من خلال مؤشرين تعتمد عليهما العولمة: (الاندماج عن طريق المبادلات) و(الاندماج عن طريق الاستثمارات الدولية) محاولة لتوضيح المتطلبات الواجب توفرها وطنيا وإقليميا لضمان تحسين الشروط الاندماجية في الاقتصاد العالمي.

2. الاقتصادات المغربية (الطبيعة الهيكلية- التجارية)

1.2 الطبيعة الهيكلية للاقتصادات المغربية:

رغم اختلاف أوجه النمو للاقتصادات المغربية، إلا أنها تسجل نفس المميزات الخاصة بالبلدان النامية و ملخصة كالتالي (لرباع، 2016، ص 260):

- ✓ اندماج محدود في الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة؛
- ✓ تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج لكن عمق التبعية يختلف من دولة لأخرى.

2.2 الطبيعة التجارية للاقتصادات المغربية:

- مقارنة بعدة أقاليم في العالم، تعد مساهمة المنطقة المغربية في التجارة العالمية ضعيفة جدا .
- تصنف الاقتصادات المغربية أنها اقتصاديات تابعة من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية لكن الاختلاف الجوهري هو اختلاف شكل هذه التبعية من حيث عمقها.

بمعنى أكثر تحديد البنى الهيكلية السائدة في هذه الاقتصاديات عموما لا تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية ذاتية باعتبار أن وضعية هذه الاقتصاديات سترض عليها الاندماج السلبي في الاقتصاد العالمي لا محال (وضعية الأطراف في الاقتصاد العالمي).

رغم التباين الموجود بين العديد من هذه الدول من حيث الهياكل الإنتاجية إلا أن هذه الهياكل لم تؤهل أي اقتصاد على تجاوز وضعه الراهن (حالة الأطراف في منظومة الاقتصاد العالمي) .
لكن إيماننا منا أن هذه الاقتصاديات تملك من المقومات لتجاوز حالتها الراهن من خلال إعادة إنتاج شروط التحكم و السيطرة الذاتية على ثرواتها ومواردها الاقتصادية، و الشيء الأكيد أن .
تغيير بنية هذه الاقتصاديات إنما يرتبط بهيكلين متداخلين (الشابي، 2013، ص 03):

✓ هيكل الاقتصاديات المغربية فيما بينها.

✓ هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية مع الدول المغربية.

إن تجاوز الظروف الهيكلية الراهنة للاقتصاديات المغربية دفعة واحدة هو أمر في حكم المستحيل بسبب تراكم التعقيدات الاقتصادية من جهة وضعف التراكم الاقتصادي فيها من جهة ثانية (أسد، 2009، ص 03).

أولاً: إفراز آثار ديناميكية

ثانياً: معنى تغيير تطوري

بمعنى أكثر تحديد أن المبتغى من هذا المدخل تحقيق الشروط الأولية للتراكم الاقتصادي للتنموي للاقتصاديات المغربية، هذا المدخل يكون بمثابة بوابة عبور ونقطة بداية في ظروف الاقتصاديات المغربية من خلال ما يسمى بالتغيير التطوري .

إن إحدى المهمات الرئيسية للبدل الاندماجي هو تجاوز الوضع الراهن للاقتصاديات المغربية وتحسين شروط الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

قبل الحكم والنقد للوضعية الاقتصادية في منظومة الاقتصاد/ العالم للاقتصاديات المغربية ، وجب معرفة الظروف الحالية للاندماج الاقتصادي المغربي في الاقتصاد الدولي ، لمعرفة موقع هذه الاقتصاديات على خارطة الاقتصاد الدولي و لفهم بنيتها بشكل أفضل .

3. اندماج الاقتصاديات المغربية في الاقتصاد العالمي

حسب التقرير السنوي مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار 2019 الاقتصاديات المغربية الثلاثة لم يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي بـ 358,9 مليار دولار (الجزائر 197 مليار دولار، تونس 40.3 مليار دولار، المغرب مليار دولار 121) وبمعدلات النمو الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي (2.0 % ، 2.4 % ، 3.1 %) على التوالي أقل من 1 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، أما خصته الاستثمار كانت ضعيفة و فيما يلي عرض مفصل (أخص بالتحليل الدول المغربية الثلاث) الجزائر – تونس –المغرب) لواقع اندماج الاقتصاديات المغربية في الاقتصاد العالمي إحصائيا ،يتم المعالجة بالتحليل:

1.3 صادرات و واردات الاقتصاديات المغربية:

تعاني الاقتصاديات المغربية الثلاثة دون استثناء من ضعف الصادرات مقارنة بالواردات و من ضعف القيمة المضافة تلك الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 1: صادرات و واردات الاقتصاديات المغربية (الجزائر، تونس والمغرب) لسنة 2018.

الوحدة (مليون دولار)	الجزائر	تونس	المغرب
الصادرات السلعية	41.168	15.534	28.609
الواردات السلعية	46.197	22.706	51.038

18.541	15.534	3.131	صادرات الخدمات التجارية
51.038	22.706	10.915	واردات الخدمات التجارية
% 38.7	% 48.9	% 25.6	صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي
% 49.3	% 62	% 32.3	صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: التقرير السنوي لمناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2019.

وفي نفس الوقت، يلاحظ سيطرة واضحة (حسب الصادرات) للمواد الأولية - الخام - نخس

الذكر (صادرات الخام النفط والغاز) وخاصة الجزائر في هذا المجال، وعلى اختلاف الوضعية

الاقتصادية مغربية إلا أنها تشترك جميعا كونها اقتصادات تابعة من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية

عند التعمق في تحليل الهيكل لمساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي، يكشف عن وجود

خلل بنيوي آخر يتعلق ببنية هذا القطاع، خاصة نوعية السلع المصدرة، كما هو موضح في الجدول:

الجدول 2: هيكل التجارة السلعية حسب السلع لعام 2018.

% من إجمالي الصادرات			% من إجمالي الواردات		
منتجات زراعية	منتجات وقود وتعددين	منتجات مصنعة	منتجات زراعية	منتجات وقود وتعددين	منتجات مصنعة
0.7	96.1	3.1	20.9	6.1	73.0
14.9	8.6	76.5	13.1	17.7	69.1
21.0	10.3	68.7	13.1	22.6	64.4
الجزائر					
تونس					
المغرب					

المصدر: التقرير السنوي لمناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2019.

تعد مساهمة المنطقة المغربية في التجارة العالمية ضعيفا جدا، وكذلك إيرادات الدول المغربية

ضئيلة بالنسبة للتوريد العالمي ويرجع الدور الضعيف في المبادلات التجارية العالمية إلى عدة أسباب)

حريش، 2018، ص 485):

❖ ضعف القدرة التنافسية للأجهزة الإنتاجية،

❖ ضعف القدرة الشرائية ومحدودية نجاعة الاستراتيجيات التنموية،

كما يلاحظ التركيز الشديد للواردات من السلع المصنعة والنصف المصنعة، وهذا يمثل إحدى المشكلات

الهيكلية في بنية هذه الاقتصادات، والتي تتطلب تعديلا هيكليا عميقا باتجاه التحول إلى إنتاج القيم

المضافة الحقيقية بشكل أكبر ، و من أجل تحسين في موقعها الاقتصادي على خريطة الاقتصاد العالمي

(الكواز ، 2010، ص 18).

بتحليل أكثر عمق للطبيعة الهيكلية للصادرات والواردات يلاحظ أن تركيز الصادرات في السلع ذات المستوى الضعيف للتقنية والمعرفة، أنها السلع التي ينخفض نصيبها من التجارة الدولية مع الوقت، بالمقابل يلاحظ سيطرة السلع ذات التكنولوجيا العالية والمعرفة على هيكل الواردات. ما يلاحظ أن الاقتصاديات المغاربية تندمج في الاقتصاد العالمي بطريقة يسيطر عليها المواد الأولية قليلة القيمة المضافة (غير مستقرة) على هيكل صادراتها والواردات تسيطر عليها السلع ذات التقنية العالية.

يعود هذا الخلل بنية هيكل الصادرات والواردات أساسا الى ضعف القاعدة الصناعية للاقتصاديات المغاربية وتخلفها تقنيا، وتبعاً لهذا الهيكل المشوه للتبادل أصبح ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الاقتصاديات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي للاقتصاد العالمي. بمعنى أي تراجع لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي سيؤدي حتماً إلى تراجع معدلات النمو لهذه الاقتصاديات (الصدمة الاقتصادية للنمو)

يوجد خلل بنيوي آخر متعلق بأهم الشركاء التجاريين للمنطقة المغاربية، وهذا التحليل يجسد بقوة نظرية التبادل اللامتكافئ، هذا التحليل لا ينتظر منه الكثير خاصة فيما تعلق بجني منافع التجارة، هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 3: صادرات وواردات الدول المغاربية ومتعاملهم لسنة 2018

أهم الدول التي تصدر السلع إلى	أهم الدول التي تستورد السلع من	
الصين ، فرنسا ، روسيا	اسبانيا ، إيطاليا ، الو.م.أ	الجزائر
فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا	فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا	تونس
اسبانيا ، فرنسا ، الصين	اسبانيا ، فرنسا ، الو.م.أ	المغرب

المصدر: التقرير السنوي لمناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2019.

الهيكل البنيوي المشوه للتبادل التجاري بين الاقتصادات المغاربية والاقتصاد الدولي، راجع بالدرجة الأولى إلى تجسيد مفهوم التجارة الأسيرة (الاحتباس التجاري لمجموعة من الدول استيراداً وتصديراً، تملك قوة التأثير في طبيعة العلاقة التجارية)، هذه العلاقة أفقدت الاقتصادات المغاربية القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية الخارجية، وهو وضع تعمق في ظل العولمة التي زادت من تعرض الاقتصادات عموماً وانكشافها.

2.3 الاندماج عن طريق الاستثمارات الأجنبية:

من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر، حصة الاقتصاديات المغاربية الثلاث من (الجزائر 1.203، تونس 0.880، المغرب 2.650) مليار دولار ما تمثله نسبة (16.49%) من إجمالي الدول العربية المقدر بـ 28.7 مليار دولار وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لم تتجاوز نسبته أقل من 1 % وحتى بعد التفحص العميق لهذه النسبة يلاحظ أساساً أنها لا تصب في صالح (تطوير وتغيير

(الهياكل الإنتاجية للاقتصاديات المغاربية و ذلك كون أن هذه الاستثمارات قد توجهت إلى القطاعات الصناعية التقليدية و الموجودة أصلا ، ولم يتم توجيهها إلى قطاعات صناعية حديثة تكنولوجية - قطاعات غير موجودة في هذه المناطق، كما توجهت إلى قطاعات ظرفية سريعة الريح والمردودية (النفط مثلا) والجدول الموالي يوضح ذلك (دمدوم، 2013، ص 13):

الجدول 4: المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول المغاربية خلال الفترة من 2003 إلى 2018.

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
المغرب	978	68 308	263 696	761
الجزائر	421	66 051	107 665	345
تونس	427	28 066	97 730	349
الإجمالي	13 002	1 136 100	1 919 201	1455

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الإحصائية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2019.

وفق البيانات يلاحظ أن المشاريع الواردة- حلت المغرب في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع والتكلفة وعدد الوظائف وعدد الشركات- كما يلاحظ أن بين المغرب والجزائر تقارب من حيث التكلفة لكن فرق كبير في عدد الوظائف وفي عدد الشركات بسبب اختلاف في الطبيعة الاقتصادية بين البلدين بحيث هذه الجزائر تعتمد على الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز) أما المغرب على الزراعة والفوسفاط.

نستنتج أن ضعف مساهمة هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية التي تعمل في الجزائر كما هو معلوم أن مناخ الاستثمار يعرف بسوء الترويج خاصة من خلال تشريعات أو في طبيعة الإجراءات الإدارية التي ترافق المشاريع الاستثمارية خاصة قاعدة 49/51 المعروفة، التي أثرت كثيرا على إجمالي المشاريع الواردة كما هو موضح:

الجدول 5: إجمالي المشاريع الاستثمارية المغربية (التكلفة الجمالية للمشاريع، مليون دولار) ما بين عامي 2003 و 2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي التكلفة.

الدول المستقبلية	الجزائر	المغرب	تونس	الإجمالي
تونس	1023	85	--	1108
الجزائر	--	--	121	121
المغرب	129	--	37	166

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الإحصائية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2019.

يلاحظ من خلال إجمالي الاستثمارات البينية للدول المغربية من ناحية التكلفة الإجمالية أن تونس حلت في المرتبة الأولى 1108 ثم المغرب بـ 166 وبعد الجزائر 121.

ويلاحظ أن الجزائر استثمرت في تونس فقط بسبب الاختلافات السياسية ما بين المغرب والجزائر التي أنجر عنها غلق الحدود البرية وتعليق جل المعاملات تحفظيا.

تجدر الإشارة أن الجزائر متمركزة و قوية في قطاع الفحم والنفط غاز الطبيعي (الصناعة الاستخراجية) والمغرب في صناعة المواد الكيماوية وصيدلانية، برمجيات، أما تونس ترتكز على منتجات الاستهلاكية و معادن ومكونات السيارات والكهرومنزلية خدمات المالية ما يمكن ملاحظته أن جل القطاعات هي موجودة أصلا، لا ينتظر منها عملية تغيير هيكله هذه الاقتصادات خاصة على المدى القصير.

يستتج من خلال هذا التحليل أن هناك تباين في بنية اقتصاديات الدول المغربية الذي يخدم إلى حد بعيد فرضية الاندماج الاقتصادي.

يلاحظ أيضا بصفة إجمالية تذبذب التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول المغربية بسبب آثار الأزمة العالمية لسنة 2008 و المناخ السياسي في منطقة شمال إفريقيا ويلاحظ في تونس انخفاض التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بسبب ثورة الربيع العربي و الانسداد السياسي في البلد .

أما الجزائر تذبذب التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بسبب المناخ الاستثماري وتحيين قوانين الاستثمار بصفة دورية وانخفاض أسعار البترول، أما المغرب تذبذب التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ويلاحظ بصفة كبيرة حجم الاستثمارات أكبر من تونس والجزائر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، ص ص 12، 27).

من خلال العرض الأولي للطريقة التي تندمج بها هذه الاقتصاديات بالاقتصاد العالمي وللدلالة على أن الهياكل الإنتاجية المغربية وفق الصيغة الموجودة حاليا لن تسمح لها بتجاوز حالة الارتباط بالاقتصاد الدولي بهذه الطريقة السلبية كما لن تسمح بتجاوز أثر الصدمات الخارجية بمعنى أن هذه الاقتصاديات تشكل وفق هيكلها الحالي أحد الأجزاء السالبة لمنظومة الاقتصاد العالمي.

عموما لم تستطع الاقتصاديات المغربية تطوير نموذج اقتصادي مشترك فيما يساعدها على تجاوز هيكلها الحالي ويوفر لها ظروفًا أفضل لاندماج بالاقتصاد الدولي، بل يلاحظ أن هذه الاقتصاديات انخرطت قسرا في الاقتصاد الدولي بطريقة منفردة (الشراكة الأورو - متوسطة) أحسن مثال على ذلك - الإقليمية الجديدة- وهذا ما يفسر احتباس التجارة مع أوروبا بدرجة كبيرة.

بهذا الاتجاه اندماج الاقتصاديات المغربية فيما بينها شديد الضعف، وبقيت هياكل الاقتصاديات المغربية الثلاث تتطور كل منها بمعزل عن الآخر كل حسب نموذجها الخاص الذي يعمل على محاكاة التنمية الذاتية على أساس أنها اقتصاد منفرد في اقتصاد عالمي معولم، كما لم تستطع هذه الاقتصاديات تطوير إستراتيجية اقتصادية مشتركة فيما بينها لمحاكاة التغيرات الاقتصادية العالمية.

إن المنحى الوحيد الذي عملت على تنبيه الاقتصاديات المغربية هو الاتحاد المغربي المدخل التبادلي التجاري والذي لا يزال مدخل شديد الضعف، إذا ما أرادت هذه الاقتصاديات تعديل موقعها ضمن هيكلية الاقتصاد العالمي والجدول الموالى يوضح ذلك النسب الضعيفة للتجارة البينية.

الجدول 6: التجارة البينية المغربية للدول المغربية لسنة 2018.

الدولة المصدرة الدولة المستوردة	الجزائر	المغرب	تونس	إجمالي المستورد
الجزائر	--	191.39	558.16	749.55
المغرب	629.90	--	180.10	810.00
تونس	846.02	101.39	--	947.41
إجمالي المصدر	1475.2	292.78	738.26	--

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، اونكتاد، أبريل 2019 العدد الفصلي II.

من خلال بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في التقرير السنوي لسنة 2019، نجد التجارة البينية حجمها مقدر 146.6 مليار دولار لسنة 2018 فمن خلال البيانات يتضح أن التجارة البينية المغربية لا تزال متواضعة جدا لان اقتصاديات الدول المغربية تعتمد على اقتصاد العالم الخارجي تصديرا واستيرادا متأثرة باتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي.

إن المبررات الجوهرية التي تفرض على الاقتصاديات المغاربية تجاوز المدخل التجاري في تحقيق اندماج اقتصادي، يحسن من شروط اندماجها الايجابي في الاقتصاد العالمي هو أن المشكلات التي تعاني منها هذه الاقتصاديات هي أساسا متعلقة بمحدودية القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فالمدخل التجاري والتبادل ربما يفيد الدول المتقدمة ذات البنية الإنتاجية المتطورة لكنه لا يعني كثيرا الدول التي تصدر المادة الأولية والمواد نصف مصنعة.

خاتمة:

مدخل الاندماج الاقتصادي الدولي الذي تستخدمه العولمة، من خلال علاقات التبادل والاستثمار، قد وسع الفجوات بكل أنواعها بين الاقتصادات المغاربية والاقتصاد الدولي؛ كالفجوة التكنولوجية، والفجوة المعرفية، والفجوة الغذائية. بيد أن الاقتصادات المغاربية الثلاث لم تستطع تطوير نموذج اقتصادي مشترك فيما بينها يساعد على تجاوز هيكلها الحالي ويوفر لها ظروفًا أكثر ملائمة للاندماج الدولي، بل انخرط أغلبها في ديناميكيات الاقتصاد الدولي بطريقة منفردة وفي أكثر من اتجاه. لهذا بقي اندماجها فيما بينها ضعيفاً للغاية، وتطور كل منها بمعزل عن الآخر، وكلٌّ وفق نموذجه الخاص، وهذا ما سمح للفتاوتات الاقتصادية بينها أن تتعمق مرة ثانية.

في النهاية تتوقف قدرة الدول على الاستفادة من المدخل التجاري لاندماج على ما يتوفر لديها من بنية إنتاجية متطورة فإذا لم تملك هذه البنية فإن المدخل التجاري يفتح المجال لمنتجات الشركاء أكثر كفاءة على حساب الأقل كفاءة وبالتالي التأسيس للتنافس بينها على حساب التنافس الخارجي ولهذا فإن هذا المدخل لا يساعد أبداً على تجاوز الوضع الراهن، ولا يساعد على دور الوظيفي ضمن سلاسل القيمة العالمية وحلقات الإنتاج الدولية.

تتوقف قدرة الدول على الاستفادة من المدخل الاستثماري للاندماج على نقطتين هامتين، الأولى تتعلق بنوعية القطاعات المستثمرة وقدرتها على إحداث ما يسمى التغيير التطويري الهيكلي الذي يتوقف بدوره على نوعية القطاعات المراد الاستثمار فيها أما الثانية فتتعلق بدرجة المرونة مع الوضع الذي تفرضه الشركات المستثمرة.

بالتالي نحن بحاجة لتقسيم عمل دولي جديد لتجاوز مفهوم التخصص في المواد الأولية، هذا المفهوم يجزئنا إلى البحث عن مدخل اندماجي كفء يعمل على تحسين الموقع الهيكلي للاقتصاديات المندمجة، يكون أكثر استقراراً قادر على التحول في خارطة الاقتصاد العالمي من أطراف إلى أشباه أطراف، انطلاقاً من الانتقادات المتبناة حول تحرير التجارة والتبادل الإقليمي وحتى الاستثمارات، يتجه البحث عن إبراز مدخل اندماجي قادر على تحسين هذا الموقع الذي يعتمد أساساً على الإنتاج، إنتاج الحضاري فالكمالي، فالأساسي.

قائمة المراجع:

- لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي الإقليمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول المغرب العربي، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18(16)، 2016.
- علي الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغربي، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة، 2013.
- أيهم أسد، نقد اندماج الاقتصادات العربية، الصناعة المعرفية كمدخل بديل، طبعة 01، التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2009.
- ناجي حريش، منصف بن خديجة، التكامل الاقتصادي المغربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، 2018.
- احمد الكواز، اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي - الحالة العربية، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 37، الكويت، 2010.
- دموم كمال، الاندماج الاقتصادي الدولي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية: حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 5، 2013.
- التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019.
- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019.
- مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، أونكتاد، العدد الفصلي II، 2019.